**كلمة جمهورية العراق خلال منتدى حقوق الانسان، والديمقراطية وسيادة القانون**

**16-17/11/2021**

**شكراً السيد الرئيس،،،**

تقوم السلطة القضائية في العراق بموجب الدستور والقوانين النافذة على مبدأ الاستقلالية، فلا سلطان على القضاء الا القانون، لإن هيبة القضاء واستقلاليته هي أحد مرتكزات قوة الدولة، واساس حماية نظامها ومؤسساتها، وان هذه الاستقلالية مبنية على أسس تسمح بتحقيق توازنِ مناسبِ بين حقوق القضاة من جهة، والمصلحة المشروعة لنظام العدالة في العراق من جهة اخرى، كما ان استقلال المحامين مضمونة في القوانين والسياسيات التنفيذية لإداء دورهم، متحررين من كل تأثير أو ضغط لتيسير حرية تعبيرهم عن رؤاهم، وأن لهم نقابة رصينة خاصة بهم، يتم انتخاب اعضائها وفقاً للنظام الديمقراطي في العراق بشكل علني ومستقل وشفاف.

**السيد الرئيس،،،**

يؤمن العراق بان هناك تحديات أمام تعزيز الديمقراطية تنشأ في بداية نشأة الأنظمة الديمقراطية، لذا فإن التمسك بحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون هي الضامن الاساس لتعزيز العدالة بمرتكزاتها الاساسية المتمثلة بضمان الوصول اليها، ومعرفة الحقيقة، وجبر الضرر، وضمان عدم التكرار، وعليه فإن الوصول الى العدالة في العراق هو حق مضمون في دستوره، ومنظم في قوانينه، ومطبق في ممارسته.

**ختاماً**،،، فإن ضمان المساواة في الوصول الى العدالة للجميع هي حجر الزاوية لتعزيز بناء الحكم الرشيد، وبناء مؤسسات مستقلة تكون هي الضامن في المستقبل للنظام الديمقراطي وبناء مجتمعات مستقرة ومستدامة.